الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

استراتيجية ترامب للأمن القومي: أميركا ضد

أسعد أبو خليل *

المؤرّخ الأميركي، جون لويس غاديس، يعتبر أن إصدار تقرير مفصّل عن الاستراتيجيّة الأميركيّة بصورة دوريّة هو جانب غريب مقارنة بإمبراطوريّات بائدة. كانت الإمبراطوريّات تقوم بعملها ونشر سيطرتها من دون أن تُفصِح عن نوياها. أو هي تُعلن عن نوايا لا علاقة لها بما تضمره من أهداف. لكن استغراب غاديس يكون في محلّه لو أننا اعتبرنا تقرير «استراتيجيّة الأمن القومي» الدوري هو تصريح بأهداف السياسات الأميركيّة بينما من الأفضل قراءته كدليل عن الدعاية السياسيّة، أو عن ما تريد الإمبراطوريّة أن تفصح به، تضليلاً أو تأثيراً. وكما أن هناك قانوناً يفرض على وزارة الخارجيّة أن تنشر تقريراً سنويّاً عن وضع حقوق الإنسان في العالم، وأن على الحكومة الأميركيّة أن تعدّل سياساتها ومساعداتها لدول العالم بناء على احترام هذه الدول لحقوق الإنسان (لكن هذا القانون، مثل غيره، لا يسري إلا على خصوم وأعداء أميركا فقط)، هناك قانون منذ عام 1986 (قانون غلدويتر-نيكولز) يطلب من كل إدارة إصدار تقرير عن سياستها عن الأمن القومي الأميركي (كان هنري كيسنجر يصدر تقارير عن «حالة العالم» قبل ذلك، وكانت مسليّة لما كان يلجأ إليه من تضليل عن الأهداف الحقيقيّة للإدارة الأميركيّة). وهذا القانون لا يعني بالضرورة أن الإدارة — أي إدارة — ستلتزم بصرامة بتقرير «استراتيجيّة الأمن القومي» وأنها لن تحيد عنها. لكن التقرير يرسم العناوين الرئيسة والكبيرة لسياسات الرئيس الأميركي، أو هو يرسم العناوين الرئيسة لسياسة التضليل والدعاية الخبيثة. وإعلان «استراتيجيّة الأمن القومي» في عام 2002 أسّست مثلاً، أو هي ترجمة كتابةً، لسياسة الحروب الاستباقيّة و«الحرب على الإرهاب»، والتي دشّنها العدوّ الإسرائيلي في عام 1967 (وجورج دبليو بوش لم يخفِ أنه قرأ كتاب ماكيل أورين عن حرب 1967، للاسترشاد بهِ في تعامله مع الغزو الذي كان يقرّره في شأن العراق).

ودور الرئيس الأميركي في صياغة تقرير الاستراتيجيّة دورٌ صغيرٌ جداً، حتى في وجود رئيس منخرط كليّاً في صنع السياسة الخارجيّة لإدارته، مثل باراك أوباما. إن وضع تقرير الاستراتيجيّة هو من نطاق عمل مستشار (أو مستشارة) الأمن القومي في البيت الأبيض، وبالتشاور العام مع الرئيس. كوندليزا رايس هي التي صاغت استراتيجية عام 2002، والجنرال ماكمستر هو الذي صاغ الاستراتيجيّة الجديدة التي صدرت قبل أيّام. لكن الصياغة تستوحي من أفكار ومن خطب الرئيس كي تكتسي كل استراتيجيّة بصماتِ الرئيس الجديد (بيل كلينتون شدّد على الاقتصاد فيما شدّد بوش على محاربة الإرهاب وأوباما على تحسين وضع أميركا في العالم). والرئيس لا يستوحي سياساته من الاستراتيجيّة بقدر ما تستوحي الاستراتيجيّة من سياساته، وهو لن يعود إليها لكن المتخصّصين (والمتخصّصات) يقارنون بين مجرى السياسات وبين بنود الاستراتيجيّة لتبيّن التفاوت بينها، أو لملاحظة المدى الذي تلتزم به الإدارة ببنود الاستراتيجية. والاستراتيجيّة قد تكون، كما الآن، مجالاً لتدشين عناوين سياسيّة جديدة في مجال السياسة الخارجيّة —إما لاختبارها أو لإطلاقها.

وهذه الاستراتيجيّة، مثل غيرها، تتضمّن فكرة جديدة، أو اسم لفكرة جديدة، كي تعطي لنفسها طابع الجديّة الإعلاميّة والرصانة الفكريّة. واستراتيجيّة ترامب أطلقت مصطلح «الواقعيّة المبدئيّة» فيما أطلقت هيلاري كلينتون مصطلح «القوّة الذكيّة» في حملتها الانتخابيّة. وهذه المصطلحات، مثل مصطلح «الحروب الاستباقيّة»، كلّها تشدّد على استعمال القوّة. أي أنه لا يمكن لديموقراطي أو جمهوري أن يصل إلى سدّة الرئاسة من دون الالتزام المسبق والمُعلَن بالإيمان العميق بجدوى استعمال القوّة (الصلبة، لا الناعمة لأن الأخيرة لا تعود على صاحبها بالنفع السياسي الاقتراعي). ومصطلح «القوّة الذكيّة» هو تعبير عن وعد من قبل هيلاري بالاستعداد الكلّي لاستعمال القوّة ونشر الحروب لكن بطريقة «ذكيّة»، أي أنها كانت تقارن مع حروب بوش تراها أنها لم تكن ذكيّة، مع أنها أيّدت الحرب ضد أفغانستان وضد العراق وضد ليبيا، وطالبت بالمزيد من الحروب خصوصاً في سوريا.

لكن ترامب له من الأولويّات ما ليس لأسلافه. لكن استراتيجيّة الأمن القومي هي الرابط من قبل المصالح الإمبراطوريّة التي تتخطّى التغييرات في شخص الرئيس. أي أن كل رئيس، مهما كانت خلفيّاته ووعوده، عليه أن يلتزم بمصالح ثابتة للامبراطوريّة الأميركيّة. ولهذا فإن قدرة الرئيس على إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجيّة تبقى ضئيلة نسبيّاً. لقد اضطرّ ترامب مثلاً إلى انتهاج سياسة عدائيّة ضد روسيا برغم من وعوده السابقة بتحسين العلاقات، وهو اضطرّ أن يحافظ على الاتفاقيّة النوويّة مع إيران بالرغم من تذمّره الدائم منها، وهو اضطرّ أيضاً إلى الحفاظ على العلاقة القويّة بين أميركا والنظام السعودي بالرغم من تاريخ طويل له في ذم آل سعود.

لكن مصطلح «الواقعيّة المبدئيّة» في التقرير الجديد يدلّل على ربط رئاسة ترامب بين شعار «أميركا العظمى» أو «أميركا أولاً» وبين مصالح الامبراطوريّة التقليديّة. والموازنة بين المصالح الاقتصاديّة لأميركا (وانعكاس ذلك في السلوك الانتخابي) وبين مصالح الامبراطوريّة العالميّة هي موازنة صعبة، وهي ستؤدّي بترامب إلى أن يخلف وعوده الانتخابيّة. هو لم ينهِ الحرب في أفغانستان، كما أن سلفه لم ينهها. وهو، مثل سلفه، سيشنّ حروباً جديدة، وسيورثها — مثل سلفه — إلى خليفته. يوضّح ترامب أن عقيدة الاستراتيجيّة ستكون «مهتدية بالنتائج وليس بالأيديولوجيا». لكن ما هي الأيديولوجيا التي أثقلت كاهل الإدارات السابقة؟ هو على الأرجح يشير إلى حروب بوش وحملته لتغيير العالم على صورة الامبراطوريّة.

وما كتبته استراتيجيّات سابقة بالتلميح كتبته هذه الاستراتيجيّة —على طريق ترامب نفسه — بالتصريح. هنا، توضّح الإدارة الأميركيّة إصرار الامبراطوريّة على نفي ومحاربة أي منافس للقوة الأميركيّة. هي، كما أشار الخبير في الدراسات الاستراتيجيّة في جامعة إكستر، باتريك بورتر، في مقالة لموقع «وور أون ذا روك»، تُسجّل سابقة في أنها لا تعد بانسجام بين العالم وبين أميركا، بل هي تعد بمنافسة. والاستراتيجيّة (في نسختها الطويلة الكاملة خصوصاً، وليس في مختصرها الذي أعلنه ترامب) تعارض أي تحدٍّ للهيمنة الاميركيّة العالميّة، وتحدّد بالاسم روسيا والصين لأنهما «يتحديان القوة والنفوذ والمصالح الأميركيّة». ويضيف التقرير إلى قائمة العداء الرسميّة دولة كوريا الشمالية وإيران لأنهما «يهزان استقرار المناطق (كافّة؟) ويهدّدان «الأميركيّين وحلفاءهم»، ويتعاملان «بوحشيّة مع شعوبهم». ويعيد التقرير اجترار الخطاب «البوشي» عن صراع عالمي بين هؤلاء الذين يقدّرون «العزّة الانسانيّة والحريّة» وبين هؤلاء الذين «يقمعون الأفراد ويفرضون التماثليّة». لكن هذا التحديد للصراع يتناقض مع ما جاء في التقرير من أن العقيدة الاستراتيجيّة ستكون متحرّرة من الأيديولوجيا. أليس هذا إقراراً رسميّاً (غيرَ مقصود) في أن التقرير يتضمن في ثناياه صراعاً بين الأجهزة العسكريّة والاستخباراتيّة للإمبراطوريّة وبين ترامب نفسه الذي يريد أن يحرّر الاستراتيجيّة الأميركيّة من عبء الأيديولوجيا؟ لكن الأيديولوجيا الأميركيّة تنزع عن نفسها دوماً صفة الأيديولوجيا وتلصقها بالأعداء، كما تفعل بالنسبة للدعاية. لأن أميركا وحدها هي فوق صراع الطبقات والمصالح والأيديولوجيات. هي — بنظرّها هي فقط - تجسيدٌ للإنسانيّة جمعاء في أبهى تجليّاتها.

> يحب الأميركيون اللهج بالحديث عن «نمط المعيشة الأميركي»

يأخذ ترامب على أميركا فقدان حزمها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية (أ ف ب)

وهذا الفاصل الأخلاقي يظهر في ما يرد في التقرير مِن اتهامات لأعداء أميركا وفي ما يرد عن وسائل أميركا الأخلاقيّة. وفي الخلاف بين ترامب وبين أجهزة الاستخبارات الأميركيّة حول الخطط الروسيّة، ينحو التقرير بوضوح نحو موقف أجهزة الاستخبارات إذ يقول إن «اللاعبين الخصوم يستعملون الدعاية (بروباغندا) ووسائل أخرى من أجل تقويض مصداقيّة الديموقراطيّة. وهم يروّجون لآراء معادية للغرب ويروّجون لمعلومات مضلّلة من أجل خلق انقسامات بيننا، وبين حلفائنا وشركائنا». هذا هو موقف أجهزة الاستخبارات الذي رفضه ترامب علناً أكثر من مرّة، والذي يتبنّاه الرئيس الأميركي في التقرير مرغماً لحاجته لأجهزة الإمبراطورية في حكمه. هذا الموقف هو رسم لحدود قدرة الرئيس الأميركي على تغيير دفّة وجهة السياسة الاستراتيجية الأميركيّة. لقد أعلن ترامب بهذا هزيمته أمام أجهزة الاستخبارات والعسكرتاريا، والتي تريد أن تؤجّج الصراع مع روسيا ومع الصين ومع إيران. وقبول ترامب بهذه الرؤية هو بمثابة تشكيك بمصداقيّة فوزه في الانتخابات. وما قاومه ترامب على تويتر سلّم به هنا صاغراً.

وينتقل التقرير من الكلام عن معاداة الصين وروسيا إلى معاداة إيران وكوريا الشمالية ثم معاداة «القاعدة» و«داعش»، في سلّة متنوّعة من العداوات التي يريد الرئيس الأميركي - أو بالأحرى جهاز حكم الامبراطوريّة - أن يغذّيها وينميّها ويسخّر القدرات العسكريّة . الاستخباراتيّة للتصدّي لها. وتريد وزارة الدفاع الأميركيّة وأجهزة الاستخبارات أن تزيد من ميزانيّاتها ومن رصد أموال إضافيّة لعملها، وهذا يتطلّب إيجاد أعداء جدد، ويتوجّب أيضاً المبالغة في حجم ومؤامرات الأعداء. هذا كان ديدن وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات في تقديراتها السنويّة للقوّة العسكريّة السوفياتيّة في سنوات الحرب الباردة. ولا تجد الدولة التي ترصد لميزانيّة الدفاع أكثر من كل القوى المنافسة مجتمعة غضاضة في الشكوى من زيادة الانفاق العسكري لأعدائها.

والنزعة القوميّة الاستعلائيّة تجد طريقها في التقرير الذي يزهو بانتصارات أميركا ضد «الفاشيّة والامبرياليّة والشيوعيّة السوفياتيّة». لكن الاعتزاز الأميركي بالانتصارات العسكريّة يتغافل عن أدوار أخرى ساهمت في هزيمة هذه القوى (التقرير يثني على أميركا لهزيمة «داعش» متناسياً أن الذين هزموا «داعش» و«القاعدة» في سوريا هم أعداء وخصوم أميركا تحديداً). كما أن لأميركا استعمارها (المباشر وغير المباشر) وهي ورثت الاستعمار الغربي وزادت عليه أنماطاً جديدة من السيطرة العالميّة. والحديث عن الشيوعيّة وآثامها لا يزال مستمرّاً في أميركا، لكن لا تجد مَن يتحدّث عن الإرث الدموي الوحشي لحركات وأنظمة معاداة الشيوعيّة. لقد كلّفت حركة معاداة الشيوعيّة، والتي سبقت حتى ولادة النظام البلشفي، العالم أجمع أكلافاً بملايين من البشر، حتى أن أميركا تحتسب ضحايا حروبها (في جنوب شرق آسيا وفي الحرب الكوريّة، مثلاً) على أنها مِن ضحايا الشيوعيّة فيما هم من ضحاياها هي.

ويأخذ التقرير على الحكومات الأميركيّة المتعاقبة أنها سمحت لمنافسين بأن يتجرّأوا على منافستها وأن ذلك حدث بسبب التراخي الذي أصاب حالة «الثقة بالنفس» في الإمبراطوريّة الأميركيّة، وأثّر على أدائها. يأخذ ترامب على أميركا فقدان صلابتها وحزمها في الدفاع عن المصالح الأميركيّة الاقتصاديّة. وتحدّي القوة العالميّة الأميركيّة في السنوات الأخيرة كان خطأ من قبل أميركا، وليس تطوّراً حتميّاً بحكم تغيير موازين القوى في العالم وصعود قوى جديدة لم تكن أميركا تأخذها في الحسبان.

ويردّد التقرير شعارات ترامب الانتخابيّة (وهذا جانب الموازنة بين آرائه الخاصّة ومصالح الإمبراطوريّة التي تتخطّى دور ترامب وأسلافه وخلفائه). يؤكّد التقرير أن الأولويّة هي للمصالح الأميركيّة ولحماية الشعب الأميركي والوطن الأميركي و«نمط المعيشة الأميركي». ويحب الأميركيّون اللهج بالحديث عن «نمط المعيشة الأميركي» وهو في عرفهم نمط معيشة مزدهر ومرفه وأنه يشكّل هدفاً للضرب مِن قبل أعداء أميركا. وكما أن الشعب والساسة هنا يظنّون أن الديموقراطيّة الأميركيّة هي وحيدة من نوعها (تتفوّق الديموقراطيّات الاسكندنافيّة